المعنوي جائز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من
المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة واما قولهم في دعائمه اعز واطول
ان افعل بمعنى فاعل اي عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انهم لم يذكر مفضل عليه
فانتفى كونه للتفضيل فليس بشي لانه يكون مثل والاخرة خير لمن اتقى فان
قالوا ادل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا
تقديره عاما فان قيل لا يستقيم اعز من غيره لعلمنا بان لنا اشيا غيره اعز
منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام اعز واطول من غيره من البيوت
لا من غيره مطلقا فان قال لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل
هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان
يقول ان لنا بيتا اعز واطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل
لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم ولانهم
لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتامله انتهى ومن خطه نقلت
قوله فان قدر قال اللقاني اي ابن السراج وهو جواب عن سوال مقدر تقديره
ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في اكابر مجرميها وهو
مضاف الى معرفة وتقرير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان اكابر ليس هو
مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا ورد الشارح هذا الجواب
بان هذا التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من ال والاضافة وقد تقدم
منعها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرميها مفعولا اول لانه معرفة
وهو في الاصل مبتدا واكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على
ما تقرر في موضعه قوله على حد تعلمتها الى اخره قال ابن مالك في شرح التسهيل
يقال زيد ارغب في الخير من عمرو واجمع للمال من زيد وعمرو اراني بكم ابتهاجي
واعترض عليه بان اجمع للمال ليس من هذا الفصل بل مما يتعدى الى ه
واحد قوله ان كان المخفوض كلا الى اخره وذلك اذا اضيف الى معرفة وقوله

وعكسه

وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادي افعل التفضيل
بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل
الرجلين وافضل رجلين الزيدان قوله فيمتنع في المفعول به ادعى المصنف
في باب المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الشارح
قوله والمفعول المطلق فاما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم
سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول
به نحو فما ظفرت نفس امرئ تبتغي المنى بابذل من يحيى جزيل المواهب وحكمة كونه
لا ينصب المفعول المطلق اعطاه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة قوله
الا ان كان مضافا الى غيره الاظهر ان يقول وكان مضافا الى غيره ليوافق ما مر
في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان
مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين قوله واشار اليهما الناظم بقوله ورفعه
الظاهر لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز فلذلك ولم يتعرض له ايضا
في التسهيل قال ابن الصايغ فينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا واقول يمكن
انه يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا قوله اذا حل محل الفعل اشارة الى ان
علة عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره
عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسياتي انه قيل في تعليله
غير ذلك قوله اذا كان افعل صفة قيل اشتراط ذلك ليتاتى التفضيل وهو
دعوى وقيل لان الاسما العاملة لابد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه
النفي واجيب بان افعل لم يتقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان
وجدت شروط رفعه الظاهر قوله وكان مرفوعه اجنبيا كذا اشترطه ابن
الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رايت
رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقوله مفضلا
على نفسه باعتبارين وحيث اريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)